دور حاضنات الأعمال في دعم البحث العلمي
-دراسة حالة الجزائر-

The role of business incubators in assimilating the owners of intellectual production: case of Algeria

د. ليلى خواني[1]
أستاذ محاضر صنف "أ"
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة تلمسان، الجزائر
Lilas_kh101@yahoo.fr

أ.د. بغداد شعيب
أستاذ التعليم العالي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة تلمسان، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2017/09/13
تاريخ القبول: 2018/11/08

ملخص:

يتلخص دور الجامعة في التعليم العالي والبحث العلمي، فعلاوة على هذه المهمة التقليدية أصبحت الجامعة تمثل دور فاعل في استثمار مخرجات الجامعة عن طريق إنشاء حاضنات بحثية تقام داخل مؤسسات التعليم العالي من جامعات ومعاهد، للاستفادة من خدمات الخبراء والبحوث المقدمة من طرف الأساتذة والطلبة. تعمل هذه الحاضنات على تجسيد الإبداعات والابتكارات لتطوير أفكار، وأبحاث، وتصميمات الأساتذة، والباحثين بالاستفادة من الورش والمخابر المتوفرة بالجامعة. تتجلى مهمة هذه الورقة البحثية في إبراز دور حاضنات الأعمال في استيعاب أصحاب الإنتاج الفكري وعلاقتهم بالبحث العلمي والجامعة.

كلمات مفتاحية: حاضنات الأعمال؛ البحث العلمي؛ الجامعة؛ الجزائر

تصنيف JEL: A23, I21, I23, O32

Abstract:

The role of the university in higher education and scientific research lies in the fact that the university has played an active role in the investment of university results through the creation of research incubators in institutions universities and institutes to benefit from the services of experts and research provided by professors and students. These incubators serve as incarnations of innovations to develop ideas, research and designs of professors and researchers using workshops and laboratories available at the university. The purpose of this research paper is to highlight the role of business incubators in assimilating the owners of intellectual production and their relationship with scientific research and the university.

Key words: business incubators; scientific research; university; Algeria

JEL Classification Codes: A23, I21, I23, O32

---

[1] المرسل: **ليلى خواني**، البريد الإلكتروني: ***Lilas_kh101@yahoo.fr***

مقدمة:

كانت الآلة هي السبب الرئيسي في تحويل المجتمعات الزراعية إلى مجتمعات صناعية، أما اليوم فإن المعارف العلمية والتكنولوجية هي التي نقلت المجتمعات الصناعية إلى عصر الثورة الرقمية حيث تلاشت المسافات، وصارت السلع والمعلومات تنتقل بسرعة فائقة غير معترفة بالحدود أو بفارق الوقت بين مختلف الشعوب. وفي ظل ثورة المعلومات صار البحث العلمي ضرورة إستراتيجية فهو مهم لأمن الدولة واقتصادها وتقدمها ورقيها. فالدول المتقدمة تزداد تقدما باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات والتي ثبت بالتجربة أنها مفتاح التنمية، بينما تحاول الدول النامية اللحاق بالركب واستخدام هذه التقنيات لعبور ما يسمى بالفجوة الرقمية التي تفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية.

فالبحث العلمي هو العامل المحوري في دفع عجلة التقدم للمجتمعات بغض النظر عن درجة تطورها وتقدمها، باعتباره الأداة التي تمدها بالحقائق حول الواقع المعاش لكي يتم الاعتماد عليها في رسم المشروعات وإنجاز المخططات.[1]

نلتمس أهمية البحث العلمي ودوره في نهضة الشعوب والأمم ومواجهة التحديات التي تعترضها على جميع الأصعدة، فقد أصبح الوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية وحل مشاكل المجتمع، ويمكن أن تترجم هذه الأهمية من خلال الحقائق التالية:

- يعتبر البحث العلمي السبيل لمعالجة المشكلات، وتنمية المجتمعات؛
- يرتبط تقدم الأمم بالبحث العلمي، ومدى تحكمها في التكنولوجيا؛
- يساهم البحث العلمي في حل مشكلات المجتمع وتنميته، والتحكم في مستقبله ؛
- تحدي الظروف الخاصة في ظل التغيرات الوطنية، والدولية المتشابكة، والمسارعة، والتحكم في المستقبل.

تعتبر آلية حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في الآونة الأخيرة فاعلية لدعم البحث العلمي بحيث تعمل على احتضان ورعاية أصحاب المشروعات الإبداعية داخل حيز مكاني محدد، تقدم خدمات أساسية لأصحاب الأفكار الجديدة على أسس ومعايير متطورة. وللنجاح الملحوظ لفكرة الحاضنات في تحقيق أهدافها شاعت في الولايات المتحدة، ثم انتشرت الفكرة في أوروبا ودول شرق آسيا، كما بدأت الظهور في الدول العربية في منتصف التسعينات وكانت نشاطاتها محدودة.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية في سياق هذه الورقة البحثية وهي على النحو التالي: **ما مدى مساهمة حاضنات الأعمال في دعم البحث العلمي؟**

من خلال التساؤل الرئيسي يتم وضع الأسئلة الفرعية

- ما هو الإطار الفكري لحاضنات الأعمال؟
- هل يمكن اعتبار حاضنات الأعمال أحد النماذج الناجحة لدعم البحث العلمي؟

- هل حظيت حاضنات الأعمال اهتماما بالغا في الاقتصاد الجزائري كما حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

يستمد الموضوع أهميته في إيجاد علاقة تعاون بين الجامعات والمعاهد كمصدر لخلق الأفكار، والحاضنة كمكان لتجسيد الأفضل منها. أما الأهمية تتمثل في البحث في مضمون تفعيل دور حاضنات الأعمال لتنشيط قطاع البحث العلمي والأثر الذي يمكن أن تحدثه في تحقيق التنمية المتواصلة، والوقوف على واقع حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري.

تم تقسيم الورقة البحثية إلى أربعة محاور وهي:

- أولا: البحث العلمي.
- ثانيا: حاضنات الأعمال.
- ثالثا: دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير البحث العلمي.
- رابعا: واقع مشاتل المؤسسات، ومراكز التسهيل في الجزائر.

أولا: البحث العلمي

1. مفهوم وأنواع البحث العلمي:

يقصد بالبحث العلمي أنه "عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث، من أجل تقصي الحقائق المتعلقة بموضوع البحث، بإتباع طريقة علمية تدعى منهج البحث قصد الوصول إلى حلول أو نتائج. كما يُعرف "بأنه ذلك التحري والاستقصاء المنظم الدقيق الهادف للكشف عن حقائق الأشياء وعلاقتها مع بعضها البعض، وذلك من أجل تطوير أو تعديل الواقع الممارس لها فعلا".[2]

يعتبره Tyrus "بأنه طريق للدراسة يمكن بواسطته الوصول إلى حل للمشكلة من خلال التقصي الدقيق والشامل لجميع الأدلة الواضحة التي يحتمل أن تكون لها علاقة بالمشكلة المحددة".[3]

إلى جانب هذه التعاريف، يعرفه Angers "بأنه نشاط علمي يعتمد على عملية جمع وتحليل البيانات بهدف الإجابة عن مشكلة بحث محددة".[4]

مما تقدم يمكن أن نعتبر البحث العلمي مجموعة الجهود المنظمة من طرف الباحث مستخدما الأسلوب العلمي في سعيه لاكتشاف الظواهر وتحديد العلاقة فيما بينها، والبحث الكامل هو الذي يهدف إلى حل المشاكل بعد التنقيب الدقيق عن جميع الحقائق، وتحليل الأدلة المتحصل عليها، وتصنيفها مع وضع الإطار المناسب لتأييد النتائج المتوصل إليها. وعليه يمكن تقسيم أنشطة البحث العلمي إلى ثلاثة أصناف وهي على النحو التالي:

- البحث الأساسي، الذي يهدف إلى تحقيق التقدم في مجال معين من المعرفة وبشأن موضوع معين وبدون توقع تطبيقات تجارية لهذه البحوث في القريب العاجل.[5] وهذا البحث يهدف إلى اكتشاف القوانين وإشباع الفضول الفردي، ويعتمد على الرياضيات، والفيزياء، والكيمياء......الخ
- البحث التطبيقي، يتم بهدف تحقيق تطبيقات عملية، وتسعى لتحقيق أهداف تجارية، وتتم هذه الأبحاث عادة في قسم البحث والتطوير التابع للشركات الكبرى في المجال الصناعي أو الاقتصادي على وجه الخصوص.
- بحث الابتكار والتطوير، تمثل أنشطة تعمل على تحويل نتائج البحوث التطبيقية إلى تطبيقات تجارية نافعة، وهي تهدف إلى التطوير والتحسين في تطبيقات نتائج البحوث، ومجالها هو العلوم الهندسية والطبية والزراعية وغيرها.

إذا أنشطة البحث العلمي تتنوع ما بين النظري والتطبيقي بحيث يقال أن " البحث النظري بدون البحث التطبيقي هو أجوف والبحث التطبيقي بمعزل عن البحث النظري هو أعمى"

2. أهمية البحث العلمي:

يُعتبر البحث العلمي الدعامة الأساسية للاقتصاد والتطور بحيث أدركت معظم الدول ذلك وأولته الكثير من الاهتمام بتوفير متطلباته المادية والمعنوية، فتتجلى أهميته في العناصر التالية:

- البحث العلمي يعمل على تحقيق رفاهية الشعوب والمحافظة على مكانتها، بحيث يساعد على إضافة المعلومات الجديدة وإجراء التعديلات الجديدة للمعلومات السابقة بهدف استمرار تطورها. كما يفيد في التغلب على الصعوبات التي قد نواجهها سواء كانت سياسية أو بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية وغير ذلك؛[6]
- يهيئ البحث العلمي ظروف معيشية أفضل كاختراع وسائل النقل والسفر وغيرها التي توفر الراحة للإنسان، كما يستفيد منه في التغلب على بعض مشاكله وحلها كالمشاكل الاقتصادية، والصحية، والتعليمية، والتربوية، والسياسية نذكر من بينها مشكلة البطالة والجريمة، والفقر، والأوبئة، وغيرها؛
- يلعب البحث العلمي دورا فعالا في تطوير المجتمعات الإنسانية المعاصرة على اختلاف مواقعها في سلم التقدم الحضاري بحيث يسمح بفهم الماضي في سبيل انطلاقة جديدة للحاضر ورؤية استشرافية للمستقبل مما يفتح مجالات الإبداع والتميز لدى أفراد وشعوب هذه المجتمعات؛
- يساعد البحث العلمي على ربح الجهد والوقت من خلال الاختراعات المتطورة في مجالات الصناعة، كما يفيد في زيادة القوة الاقتصادية للدول من خلال مساهمته المباشرة في زيادة الإنتاج وتحسين جودته؛
- يساعد على فهم الظواهر وتفسيرها والتحكم فيها والاستفادة منها، تفاديا للمخاطر التي قد يتعرض لها الإنسان مثل الأخطار الناجمة عن بعض الظواهر كالأعاصير والزلازل؛

- يفيد في تحقيق التنمية المتكاملة للمجتمع، حيث يشكل البحث العلمي استثمارا غير مادي، مردوده يحقق على المدى الطويل، وهو يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وُيمكن المؤسسات من مواجهة تحديات البيئات التنافسية[7]، كما تبين التجارب بأنه لا يمكن لأي دولة تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية دون وجود باحثين، ومهندسين، ومختصين يأخذون على عاتقهم مسؤولية القيام بالبحث الأساسي والتطبيقي الذي تحتاجه الدولة.[8]

3. وضعية البحث العلمي في الوطن العربي:

نتعرض إلى واقع الدول العربية باعتبار الجزائر واحدة منها، فالوطن العربي يمتد على مساحة شاسعة حيث يختلف وضع دولة على الأخرى منها التي تتوفر على المنشآت اللازمة وأخرى يقل اهتمامها بالبحث ومستلزماتها إلى جانب وجود دول ينعدم فيها الاهتمام بمجال البحث، فهذا التباين يؤدي بطبيعة الحال إلى التميز والتعدد في الخصائص الدول العربية فسوف نقتصر على أهمها لإعطاء نظرة شاملة على واقع البحث العلمي في هذه الدول.

1.3. تدني كفاءات الجامعات العربية في التعليم:

البحث العلمي يتطلب وقت لترسيخه وهذا ما يتناقض مع الجامعات العربية باعتبارها حديثة العهد، ومن جانب أخر التعليم في العالم العربي يسوده أسلوب الحفظ والتلقين لا البحث والتطوير ويترتب على ذلك أن الكثير من الباحثين ليست لهم القدرة الكافية على البحث، إلى جانب البحث العلمي في هذه الجامعات يعتبر جزء من التعليم حيث يعتمد على نقل المعرفة من خلال التدريس عوضا عن إنتاجها من خلال البحث وضعف برامج التدريس ومناهجها في بعض التخصصات التي أصبحت حتمية في زمننا، بالإضافة إلى انعدام استراتيجيات ورؤى واضحة ومحددة المعالم للبحث العلمي وأهدافه ووظائفه في العالم العربي حيث يتم إنشاء مراكز البحث العلمي لغرض التقليد وليس القيام بأبحاث فعلية وعلمية، كل هذه العوامل تؤدي إلى قلة الإنتاجية المعرفية وعدم الانضمام إلى قائمة الجامعات المرموقة في العالم التي تخضع لتقييم شنغهاي من كل سنة.

2.3. انخفاض عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي:

تعتبر أعداد الطلبة في الجامعات مؤشرا مهما لأن طلبة الجامعات والتعليم العالي هم روافد مؤسسات البحث العلمي كما قال الدكتور محمد متولي غنيمة (الدراسات العليا هي همزة الوصل بين التعليم العالي والبحث العلمي). تعتبر نسبة توزع الطلبة على الفروع والتخصصات نسبة مهمة أيضا لأن الطالب سيعمل ويكتب ويطور ضمن المجال الذي اختص به، فإذا كانت نسبة حملة الماجستير والدكتوراه قليلة في المجالات التي تحتاجها الدولة فإن ذلك سينعكس على البحث والتطوير في تلك المجالات.

أما توزيع الطلبة بين مختلف الفروع فنجد الطلاب المسجلين في فروع العلوم الأساسية قليل إذا ما قورن بالعلوم الاجتماعية فهذا التوزيع يؤثر على التنمية في الدول العربية لكونها تحتاج تكوين أكثر من طلبة في مجال الطب، والصيدلة، والهندسة بمختلف فروعها لتلبية الحاجات الضرورية للبلاد.

فنجد أن العربي حقق تقدما ملحوظا في زيادة عدد الخريجين الجامعيين إلا أن دوره ظل متواضعا بالنسبة لأقسام ما بعد التدرج (طلاب الماجستير والدكتوراه)، كما نجد أن الأساتذة العاملين في التدريس الجامعي أكثرهم من حاملي شهادة الماجستير فهذا ما يتطلب من البلدان العربية جهودا اكبر لتحفز طلبة الدكتوراه لتلحق بالدول المتقدمة باعتبار طلبة الدكتوراه عامل مهم في تنشيط البحث العلمي.

3.3. ضعف نسبة الإنفاق على البحث العلمي:

تشير بعض المصادر إلى أن حجم الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي دون الحد المقبول عالمياً والمقدر بـ (1%) من الناتج القومي الإجمالي، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- غياب ثقافة الاستثمار في البحث العلمي لعدم نضج فكرة اقتصاد السوق التي تعمل بمتطلبات المنافسة وهذه الميزة من متطلبات الاستثمار في البحث العلمي؛
- اعتماد تمويل أنشطة البحث في الوطن العربي على الحكومة بحيث تعتبر مساهمة القطاع الخاص ضئيلة إن لم نقل منعدمة تماما عكس التمويل في الدول المتقدمة، فتمويل البحث العلمي في اليابان يقدر بـ 70% و52% في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية؛
- تدني راتب الباحث في العالم العربي والمكافآت المادية التي تمنح له، وهذا ما أثر سلبا على مردوده وإنتاجه البحثي مما يدفعهم إلى الهجرة نحو الدول المتقدمة.

4.3. انعدام سياسة وطنية وخطة إستراتيجية للبحث العلمي:

البحث العلمي في الوطن العربي يعاني من قلة التعاون والتنسيق بين هذه الدول التي تتم عن طريق اتحاد الجامعات العربية ومجالس البحث العلمي التي تعمل على تبادل المعلومات والخبرات والمطبوعات والأبحاث الجماعية، وعليه يجب أن يعتمد البحث العلمي على التخطيط والموضوعية بدلا من الارتجال والعفوية السائدة في الوطن العربي.

كما ينعدم البحث العلمي إلى خطط التنمية المتبعة في الدولة ويمكن تفسير سبب ذلك بتميز البحث العلمي في العالم العربي بالطابع الأكاديمي، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بحاضنات الأعمال كآلية لتفعيل البحث العلمي وربط هيئات البحث بالقطاع الاقتصادي وبالمجتمع، والسبب في ذلك هو عدم الاستفادة من نتائج البحوث، حيث يشير الباحث سلمان أن"الأبحاث التي تنجز في مراكز الأبحاث بالوطن العربي تعتبر موجهه ولا يسمح بنشرها من قبل الباحث، ولا تجد طريقها نحو القطاعات الإنتاجية، وتُهمل ولا ترى النور".[9]

ما يلاحظ بشكل عام هو أن العالم العربي يفتقر إلى وجود المناخ الملائم الذي يشجع ويحفز على البحث العلمي واستثمار نتائجه في التنمية والتطوير، لكون التنمية والبحث جهودهما تسير في اتجاه معاكس دون وجود التنسيق بينهما.

ثانيا: الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال

1. مفهوم وأنواع حاضنات الأعمال:

إن فكرة الحاضنات مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال الغير المكتملين فيها فور ولادتهم من أجل تخطي صعوبات الظروف الخاصة المحيطة بهم وذلك عن طريق تهيئة كل السبل من أجل رعايتهم، ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد أن نتأكد من صلابته وقدرته على النمو والحياة الطبيعية وسط الآخرين.

فالحاضنة إذن هي منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل، من مكان مجهز مناسب به كل الإمكانيات المطلوبة لبدء الشروع أو شبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محدودة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المشروعات الملتحقة بها.

كما تعتبر حاضنة الأعمال منظومة مرافقة اقتصادية واجتماعية تستقبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مراحلها الأولى، وتقدم لها توليفة من التجهيزات والخدمات الداعمة لمساعدتها على تجاوز صعوبات الانطلاق وتسريع تطورها. وعليه الحاضنات تعمل على:

- تقديم حزمة متكاملة من الخدمات وآليات المساندة خلال فترة معينة لمؤسسات محتضنة؛
- تقديم النشاطات إلى المؤسسات الصغيرة قصد تخفيف مرحلة الانطلاق؛
- فسح المجال أمام مؤسسات جديدة بعد انقضاء المدة الزمنية للمؤسسات المحتضنة.

و يمكن تقسيم حاضنات الأعمال إلى قسمين هما:

1.1. حاضنات حسب الملكية:

- حاضنات أعمال خاصة وهدفها الربح.
- حاضنات أعمال عامة هدفها التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني.
- حاضنات الأعمال المختلطة التي تجمع مابين الخاص والعام.

2.1. حاضنات حسب الممارسات الفعلية[10]:

- حاضنات الأعمال الصناعية التي تعمل على مساعدة الشركات المبتدئة.
- حاضنات أعمال التكنولوجيا عالية المستوى.

- حاضنات الأعمال الخاصة بالمعلوماتية والإعلام.
- حاضنات تقديم خدمة التكنولوجيا العامة.
- حاضنات الأعمال السياحية.
- حاضنات الأعمال الطبية.

2. أهمية حاضنات الأعمال:

الحاضنات هي مؤسسات تعمل على دعم المبادرين الذين تتوافر لهم الأفكار والدراسة الاقتصادية السليمة، وبعض الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم، بحيث توفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع وزيادة فرصة النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية، ودفع صاحب المشروع إلى التركيز على جوهر العمل وذلك لفترة محددة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول إلى مبادر جديدة. وعليه تتجلى أهمية حاضنات الأعمال في:

- معالجة المشاكل الاجتماعية، والاقتصادية كالبطالة وما ينجم عليها من تدني مستويات المعيشة للعمال المسرحين؛
- زيادة فعالية ونجاعة المؤسسات الصغيرة في العديد من دول العالم فحسب منظمة 1994 بلغت حصة المشروعات الصغيرة في التصدير ما يفوق 30% في ايطاليا، و40% في كوريا، و62 %بتركيا. كما أكدت دراسات منظمة العمل الدولية أن هذه المشروعات الصغيرة ساهمت في إيجاد فرص عمل جديدة في البلدان الصناعية، بحيث حظيت نسبة العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية 44,6%، وفي ايطاليا71,4%.[11]

تساهم حاضنات الأعمال في حل المشاكل التي تعترض المشروعات الجديدة والتي تتمثل في؛

- ضعف الخبرة التسويقية؛
- ارتفاع سعر الفائدة على القروض، ومعدلات الضرائب؛
- التقصير في الجوانب الفنية، والإدارية؛
- عدم توفر السيولة اللازمة؛
- ارتفاع تكلفة الإنتاج.
- استيعاب كفاءات الباحثين والعلماء؛

كما يمكن الاستفادة من حاضنات الأعمال في مجال البحث العلمي عن طريق التواصل بحاضنات الأعمال الدولية المتواجدة في الدول المتقدمة، وتستفيد من خبراتها الدول النامية ونذكر على سبيل المثال الحاضنة الدولية "وادي سليكون" المتواجدة في أمريكا التي تعمل على احتضان المؤسسات الوليدة في دولة الأم بحيث استفادت الهند من ذلك لدعم مؤسساتها الجديدة.[12]

ثالثا: دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير البحث العلمي

1. حاضنات الأعمال وتنشيط البحث العلمي:

توجد روابط ضعيفة بين معاهد البحث وقطاعات الإنتاج مما يجعل جهود البحث والتنمية غير مثمرة وغالبا غير ملائمة، حيث معاهد البحث والتطوير تدار على شاكلة المؤسسات الأكاديمية وليس كمشاريع صناعية. كما تعتبر معاهد البحث منبع المعرفة بالنسبة للصناعة الحديثة فإن هذه المعاهد تبقى عاجزة عن القيام بمهمتها. كما تعمل حاضنات الأعمال على دعم المشروعات (إنتاجية أو خدمية) موفرة لها الإمكانيات والمناخ المناسب في توظيف نتائج البحث العلمي الذي يكون على شكل مشروعات صغيرة ناشئة تجعلها قابلة للتحول إلى إنتاج، وحتى تتحول هذه المشروعات الناشئة إلى مرحلة التأسيس تقوم الحاضنات بدعمها ومساعدتها في مواجهة الصعوبات الإدارية، والمالية، والفنية، والتسويقية قصد تحقيق معدلات نمو وجودة عالية، وعليه تعمل حاضنات الأعمال في توطيد علاقات التعاون بين مختلف الأطراف المعنية (الجامعات، ومراكز البحث، والشركات، والحاضنات) بحيث تترجم هذه الأخيرة البحوث العلمية إلى مشاريع اقتصادية، وإنتاجية.

2. حاضنات الأعمال ودعمها للجامعة:

ينحصر الدور التقليدي للجامعة في التعليم العالي، والبحث العلمي، فحاضنات الأعمال توفر فرص استثمارية لمخرجاتها بهدف تحويل أفكار هؤلاء المبتكرين الجامعيين من نموذج مخبري إلى منتج ذو قيمة مضافة بفضل الدعم المقدم من طرف الحاضنات. فالشاب الجامعي حين انضمامه إلى حاضنة الأعمال يحتاج إلى مهارات معينة توفرها له للاستفادة من نتائج الأبحاث التي يستنفذونها في الحاضنات لتمكين ربط المؤسسات التعليمية بالقطاعات الاقتصادية، والصناعية، والتجارية، وتوجيه كل البحوث العلمية والتقنية نحو التطبيق في الميدان العملي، واستثمار نتائج البحوث من خلال إنشاء شركات ناشئة ترتكز على العلم والتقنية. توفر الحاضنة الآليات التالية:

- احتضان الشركات الإبتكارية وتوفير كل وسائل البحث والتطوير للجامعة؛
- إتاحة فرص أوفر لنجاح وتطوير الشركات الناشئة المعتمدة على العلم والتقنية العالية؛
- تأهيل الشركات الناشئة لولوج السوق ومجالات الأعمال المربحة؛
- تشجيع وتطوير الدراسات الميدانية من أجل إنشاء بنك معلومات خاص بالشركات الابتكارية والتي من شانها أن تنمي الثروات الوطنية وذلك من خلال التشاور فيما بين الحاضنة ومراكز البحوث الجامعية والقطاعات المختصة؛
- تسهيل اندماج خريجي الجامعة في النسيج الاقتصادي بتشجيعهم على إنشاء شركاتهم الخاصة.

3. حاضنات الأعمال والتنمية التكنولوجية:

أضحت المعرفة احد عوامل الإنتاج مثلها مثل رأس المال والعمل، فالعصر الحديث يتماشى وهذا التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة القائم على إنتاج وتوزيع واستخدام المعارف والمعلومات، فحاضنات الأعمال تعمل على الدعم العلمي والتكنولوجي، والتي تقام بالتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث، وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية، وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات، من معامل وورش وأجهزة بحوث، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين والعاملين، والخبراء في مجالاتهم.[13]

فالحاضنات الأعمال التي تعمل على تطوير التكنولوجيات والإبداع تقوم بتنشيط البحث العلمي من خلال رعاية التعاون بين أصحاب الأفكار الإبداعية والباحثين والأكاديميين من جهة، ومجتمع الاستثمار فهذا المزيج يُمكن الجامعات في العصر الحالي من المساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية من خلال استحداث وإنتاج وتسويق التكنولوجيات الجديدة ويتم ذلك من خلال:

- أبحاث أكاديمية واختراعات ذات جدوى اقتصادية وقابلة للتطبيق؛
- قطاع اقتصادي متطور يعتمد على برامج مبدعة؛
- سياسات وطنية لدعم وتنمية التكنولوجيا.

كمثال على قدرة الحاضنات في التنمية التكنولوجية، قامت أمريكا بتطوير قطاع التطبيقات، والأبحاث، والتكنولوجيا العالية في مجالات التكنولوجيا الحيوية، والاتصالات، والمعلومات عن طريق حاضنات المشروعات والحدائق الصناعية وارتفعت صادرتها من المنتجات التكنولوجية من نصف بليون $ عام 1990 إلى تسعة بليون $ عام 2000، وتمثل ثلث صادرتها.[14]

4. دور حاضنات الأعمال في الحد من هجرة الأدمغة:

تعتبر حاضنات الأعمال آلية مهمة لترجمة البحوث العلمية إلى مشاريع إنتاجية، وأداة مثلى لحل مشاكل مراكز البحث العلمي بحيث تعمل على المحافظة على رأسمال الفكري، واستيعاب كفاءات الباحثين والعلماء، والعمل على حد هجرة الأدمغة إلى الخارج. نأخذ على سبيل المثال حاضنات الأعمال في إسرائيل التي عملت على استيعاب العلماء من الاتحاد السوفياتي عام 1991، بحيث وفرت لهم إسرائيل دعم مالي معتبر، ودعم فني من خبراء في مجال الأعمال، والإقامة، والبيئة الملائمة، وأصبحت هذه الحاضنات بمثابة إحدى الآليات الاجتماعية لتوطين المهاجرين الجدد في إسرائيل.[15]

كما عملت الصين هي الأخرى على استيعاب طلابها المسجلين في الجامعات الغربية معظمهم في الدراسات العليا بإنشاء حاضنات الطلاب والدارسين في الخارج وبلغ عددها 28 حديقة تكنولوجية في نهاية التسعينات، مما شكل قوة ضاربة ضخمة تعمل الحكومة الصينية على استغلالها للتشجيع على العودة إلى

الوطن الأم، وخاصة بعد إتمام الأبحاث والحصول على الدرجات العلمية،و ذلك للمساهمة بشكل مباشر في التقدم التكنولوجي والاقتصادي للصين.

5. دور حاضنات الأعمال في خلق فرص عمل:

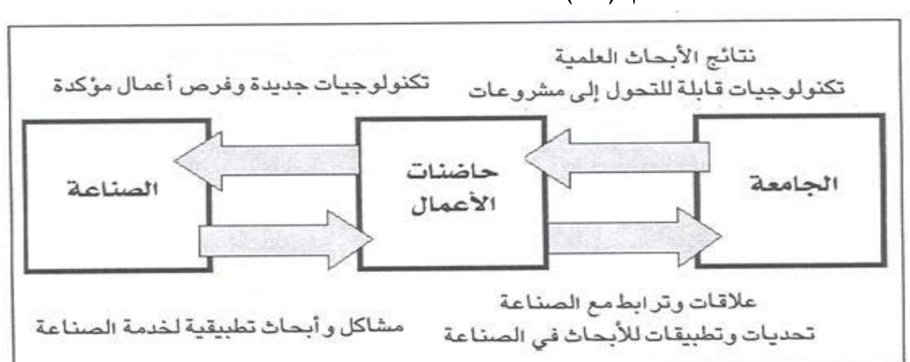
الكثير من البلدان تعاني من مشكلة البطالة وخاصة المتخرجين من الجامعات، وهذا راجع لعدم الموازنة بيت التكوين وسوق العمل، اثر هذا المشكل دفع السلطات إلى التفكير في إيجاد حلول للتخفيف من الأزمة بإنشاء حاضنات الأعمال التي تساعد على روح العمل والقدرة على إدارة المشروع، إلى جانب خلق فرص عمل دائمة وغير دائمة، بحيث تشير الإحصائيات أن حاضنات الأعمال الأمريكية توفر 75% من فرص عمل منذ 1979 والتي نتجت عن المشروعات الصغيرة.

كما أوضحت دراسة أجرتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية، أن حاضنات الأعمال تعمل على خلق فرص عمل جديدة من نتاج مشروعات تهتم بالتكنولوجيا، فتعتبر هذه المشروعات مصدرا مهما في خلق فرص عمل جديدة في العصر الحالي الذي يعتمد على التكنولوجيات الحديثة.

6. دور حاضنات الأعمال في دعم الرواد:

يشكل هذا النوع من الحاضنات جسرا لنقل وتطوير التكنولوجيا من الجامعات ومراكز الأبحاث إلى الصناعة مرورا بمرحلة الاحتضان والتي تتخرج منها المؤسسات الرائدة لتصبح مؤسسات ذات أفاق نمو كبيرة، ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الشكل أدناه:

شكل رقم (01): علاقة حاضنات الأعمال بالرواد



المصدر: عاطف الشبراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة- إيسيسكوالرباط، المغرب، 2005.

تمويل نشاط المؤسسات المبتدئة الرائدة يعتبر من أهم المشاكل التي تواجههم، مما يجعل مشاريعهم تصنف على أنها عالية المخاطر ويصعب الحصول على قروض بنكية، وعليه يأتي دور حاضنات الأعمال في تسهيل وصول المنشآت إلى مصادر التمويل المختلفة خلال فترة الحضانة.

كما تساهم حاضنات الأعمال بتقديم المنشآت عدة خدمات نخص بالذكر التجهيزات المكتبية والحواسيب، والمعامل، والمخابر، وتقديم الخدمات القانونية المرتبطة بعقود التأسيس، وحماية الملكية الفكرية لهم، وبراءات الاختراع، بالإضافة إلى مستشارين المتعاونين العاملين في الحاضنة والمتخصصين في إدارة المشروعات الصغيرة الرائدة.

رابعا: واقع حاضنات ومشاتل المؤسسات في الجزائر

1. الإطار القانوني:

حسب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 و المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، عرف المشرع الجزائري المشاتل على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تهدف إلى مساعدة، ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة وتتخذ المشاتل إحدى الأشكال التالية:[16]

- المحضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- ورشة ربط: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة، والمهن الحرفية.
- نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

التقسيم الذي جاء به المشرع الجزائري يخالف الدول المتقدمة وحتى النامية بحيث نجد الحاضنات في هذه البلدان تشمل كل القطاعات بينما المشرع الجزائري قسمها حسب القطاع. كما بين أشكال وأنواع حاضنات الأعمال، والهيئات العاملة، والمنظمات التي تديرها فقد تكون حاضنة أعمال خاصة أو عامة، مؤسسة عمومية صناعية أو تجارية، مؤسسة غير هادفة للربح، شركة تجارية. ويحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 مؤسسة، فكلما زاد العدد تعقدت الإدارة لكن في نفس الوقت يساهم في مردودية الحاضنة، وتتخرج المؤسسة المحتضنة بعد 18 إلى 36 شهرا.

كما اهتم المشرع الجزائري بتحديد الجهات المعنية بتمويل حاضنات الأعمال في الجزائر عن طريق تقديم المساعدات من قبل؛

- وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI).
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) تهدف لمساعدة فئة الشباب لإنشاء مؤسسات صغيرة.

ومن مهام هذه المشاتل: (Les pépinières des entreprises)[17]

- استقبال واحتضان ومرافقة المشاريع حديثة النشأة؛
- عملية تسيير والإيجار للمؤسسات الجديدة؛
- إعداد مخطط توجيه لمختلف القطاعات الذي يحضنها المشتل؛
- دراسة واقتراح وسائل وأدوات ترقية المؤسسات الجديدة وإقامتها؛

- مساعدة المؤسسات على تجاوز الصعوبات والعراقيل؛
- توفير التجهيزات الإعلامية المكتبية؛
- إعداد برامج العمل وعرضها على وزير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، والصناعات التقليدية للمصادقة عليها.

أما المرسوم التنفيذي رقم 03–79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والمتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل (les centres de facilitation)، فهدف هذه الأخيرة منحصر في:

- وضع برنامج يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛
- تطوير ثقافة التقاول؛
- تقليص أجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها؛
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى أصحاب المشاريع؛
- صنع جو التبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث؛
- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي؛
- تثمين الكفاءات البشرية لعقلنة استعمال الموارد المالية؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الدولي.

أما أسباب تأخر انطلاق مشاريع حاضنات ومشاتل المؤسسات في الجزائر ترجع إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية، والتي لم تسمح ببروز وعي سياسي واقتصادي لأهمية مثل هذه الأدوات الجديدة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية. إجمالا يمكن حصر العوامل والأسباب التي أدت إلى التأخر في انطلاق مثل هذه المشاريع في النقاط التالية:[18]

- تأخر صدور المراسيم المنظمة لنشاط الحاضنات ومشاتل المؤسسات، حيث كان صدور أول المراسيم عام 2003؛
- ضعف الوعي السياسي، والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة؛
- العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا زال تعاني منها الإدارات، والهيئات العمومية في الجزائر والتي تشكل أهم عائق في إنشاء الحاضنات والمشاتل؛
- غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصا في الإطار القانوني حيث أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكل من أشكال مشاتل المؤسسات تختص بالقطاع الخدمي، وهذا عملا بالنموذج الفرنسي، في حين أن التجارب الدولية الأخرى تتبنى مفاهيم أوسع لحاضنات الأعمال؛
- عدم توفر الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير مثل هذه الحاضنات والمشاتل، وهنا تجدر الإشارة إلى تكوين مجموعة من الإطارات والمسيرين على تقنيات تسيير مشاتل المؤسسات في فرنسا في نهاية عام 2005.

2. تسيير عمل الحاضنات:

لتسيير عمل الحاضنات أُنشأت الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية بموجب المرسوم التنفيذي 04–91 الصادر في 24 مارس 2004، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية، وهي هيئة ذات طابع صناعي وتجاري EPIC تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال يوجد مقرها في الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله. وتعتبر الوكالة كوسيلة للدولة في مجال تحديد وتنفيذ السياسة الوطنية لتطوير الحظائر التكنولوجية ومن مهامها التالي:

- إعداد واقتراح العناصر الأساسية للسياسة الوطنية في مجال تطوير وترقية الحظائر التكنولوجية؛
- تصور ووضع الحظائر التكنولوجية الموجهة لتدعيم الإمكانيات الوطنية من أجل ضمان تطوير تكنولوجية الإعلام والاتصال والمساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي؛
- الإشراف على بناء هياكل الحظائر التكنولوجية؛
- خلق الانسجام بين المؤسسات الوطنية للتعليم العالي، والبحث، والتطور الصناعي، والهيئات المتخصصة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في برامج تطوير الحظائر التكنولوجية؛
- ضمان، وتنفيذ، ومتابعة، وتقييم التزامات الدولة في إطار الاتفاقيات الجهوية والدولية في مجال نشاطات الحظائر التكنولوجية.

يتمثل عمل الوكالة الوطنية لتدعيم وتطوير الحاضنات التكنولوجية في الإعلان عن المشاريع كل عام، وفي إطار مخطط إستراتيجية "الجزائر الالكترونية" المنبثق من الجامعات، والمدارس الكبرى، والمعاهد، إضافة إلى أصحاب المشاريع البطالين الذين لديهم فكرة لإنشاء مؤسسة الكترونية ويشارك كل شخص صاحب فكرة تكنولوجية مبتكرة لخدمة مجال التكنولوجيا.[19]

3. مشروع الحاضنات التكنولوجية عبر الوطن:

يعد مشروع الحظيرة التكنولوجية في الجزائر من ضمن سلسلة الإنجازات حيث يتضمن مشروع محضنة لاستقبال حاملي المشاريع من الطلبة المتخرجين والمؤسسات قصد تكوينهم في مجال المقاولة، إلى جانب مشروع للدراسات والبحث في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال. فقد تمكنت الوكالة من مرافقة أزيد من 100 حامل مشروع وذلك على مستوى الحاضنات الثلاثة التي أطلقتها الوكالة منذ إنشائها سنة 2004. وتتواجد هذه الحاضنات بكل من ولاية الجزائر(سيدي عبد الله)، وورقلة، وباتنة (جامعة الحاج لخضر) وقريبا سيتم تدشين حاضنتين بكل من ولاية وهران، وعنابة. بعد ذلك تم إطلاق ثلاث حاضنات تكنولوجية عبر الوطن قبل نهاية الثلاثي الأول 2013. المتمثلة في سطيف، وقسنطينة، وبوغزول إضافة إلى حاضنة في غرداية أعلنت مؤخرا.[20]

الحاضنة التكنولوجية المتواجدة بالعاصمة ترافق لوحدها 70 حامل مشروع تلقوا تكوينا في مجال المقاولاتية على مدار (أربعة دفعات) ومن مجمل هذه المشاريع تم إنشاء 13 مؤسسة صغيرة تعمل حاليا

في السوق الجزائرية. وتنشط هذه المؤسسات في عدة مجالات منها التجارة الإلكترونية، وإعداد أنظمة معلوماتية تستغل لعمليات التسيير المالي للمؤسسات والدفع الإلكتروني. ويرتقب أن تشرع الحاضنة التكنولوجية الأولى للغرب الجزائري والتي سيحتضنها المعهد الوطني لتكنولوجيات الاتصالات بوهران في مرافقة حوالي 30 حاملا لمشاريع مرتبطة بتطوير خدمات ونشاطات تكنولوجيات الإعلام والاتصال، لاسيما الانترنت والإعلام الآلي من مرحلة الفكرة إلى غاية إنجاز المؤسسة والشروع في إنتاج القيم المضافة.[21]

كما تعد تجربة حاضنة المشاريع بجامعة الحاج لخضر أول حاضنة تكنولوجية أنشئت داخل الجامعة الجزائرية والتي دشنت في بداية شهر ماي من عام 2013، وذلك تجسيدا للاتفاقية المبرمة بين كل من الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الحظائر التكنولوجية بسيدي عبد الله بالجزائر العاصمة، والمديرية العامة للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وهذه المبادرة تعد الأولى من نوعها في انتظار تعميمها على باقي الجامعات وتندرج في إطار مرافقة أصحاب المشاريع من حاملي الشهادات الجامعية وتزويدهم بمعارف وتقنيات تساعد على نضج مشاريعهم وتمكنهم من أن يكونوا رؤساء مؤسسات ناجحة. وتتكون الدفعة الأولى من حاملي المشاريع بحاضنة المشاريع بجامعة باتنة من 11 جامعيا من أصحاب المشاريع يشرف على تأطيرهم 6 مدربين متخصصين حسب مديرة الحاضنة التي كشفت عن أن هذه المشاريع تشمل مجالات مختلفة منها خاصة البيولوجيا والإعلام الآلي وأيضا الاقتصاد. ومن جهته أوضح نائب مدير جامعة باتنة المكلف بالعلاقات الخارجية الدكتور الطيب بوزيد أن هذه الدفعة التي شرع في تأطيرها ومرافقتها في مجال استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال لنجاح المؤسسة المصغرة ستكون متبوعة بدفعة أخرى موسعة لمختلف المجالات.[22]

4. حوصلة حول عمل مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل:

1.4. البرامج المقامة على مستوى مشاتل المؤسسات:

تمثل البرامج مختلف قطاعات النشاط والمتمثلة في الاتصال، وإعادة تدوير النفايات، والإعلام الآلي، والمواد الزراعية بالإضافة إلى المشاريع المبتكرة مثل الألياف البصرية، والطاقة الشمسية. وصل عدد المشاريع المقامة على مستوى هذه المشاتل في السداسي الأول ل2017 حسب الجدول أدناه إلى 139 مشروع بحيث استحوذت كل من ولاية البيض، وبسكرة، على أكبر حصة قدرت ب 20 مشروع. وقدر عدد المؤسسات ب94 مؤسسة، أما مناصب الشغل فتمثلت في 399 منصب عمل. فيما يخص مشاتل الخاصة بولاية بشار وبويرة مازالت في مرحلة الانطلاق أي مازالت تهتم بإجراءات الإدارية وتجهيز المكاتب.

جدول رقم (01): البرامج المقامة على مستوى مشاتل المؤسسات السداسي الأول2017

Wilaya	Nombre de projets hébergés durant le 1er semestre 2017	Nombre d'entreprises créées	Nombre d'emploi crées
Adrar	7	2	65
El Bayadh	20	14	72
Bordj Bou Arreridj	8	3	3
Annaba	15	1	48
Biskra	20	13	60
Mila	9	1	15
Oran	9	2	6
Batna	14	5	15
Khenchela	11	3	39
Sidi Bel Abbes	1	1	1
Ghardaïa	7	4	40
Ouargla	5	4	21
Oum El Bouaghi	11	38	65
Tiaret	2	3	6
Bechar *	/	/	/
Bouira*	/	/	/
Total	139	94	399

المصدر: Bulletin d'information statistique de la PME, données du1er semestre 2017, no 31, ministère du l'industrie et des mines, novembre 2017, p 21.

2.4. المشاريع المرفوقة بمراكز التسهيل:

تنتمي هذه المشاريع إلى عدة نشاطات منها صناعة النسيج، والمواد الزراعية، والبنايات والأشغال العمومية، والخدمات، والصيد، والحرف، والتجارة...الخ. والجدول أدناه يعطينا صورة على مختلف المشاريع والمتمثلة في:

- 2390 حامل مشروع زار هذه المراكز بزيادة تقدر ب 675 مقارنة بعام 2015 حيث وصل العدد إلى 1715 مشروع.
- روفق 1256 مشروع في نهاية السداسي الأول ل 2016، بزيادة 417 مشروع بالنسبة لعام 2015 بحيث قدر العدد ب 839 مشروع.
- وضعت 200 خطة عمل مقارنة مع عام 2015 حيث وصل العدد إلى 178 خطة عمل.
- ارتفع عدد المؤسسات المنشأة 148 مقارنة ب376 مؤسسة عام 2015.
- خلق 4315 منصب عمل متنبئ به مقارنة بعام 2015 حيث وصل العدد إلى 2543 منصب عمل.

جدول رقم (02): جدول نشاطات مراكز التسهيل (السداسي الأول 2016)

Tableau 18 Bilan d'activité des centres de facilitation

wilaya	Porteurs de projets réceptionnés	porteurs de projets accompagnés	Nombre de Business Plan élaborés	Nombre d'entreprises crées	Nombre d'emplois prévus
Tipaza	168	125	63	-	1356
Oran	402	402	19	10	150
Adrar	97	59	13	13	45
Bordj Bou Arreridj	143	115	23	-	885
Illizi	58	48	02	02	11
Jijel	121	10	06	01	02

Tamanrasset	69	59	-	07	12
Naama	308	127	14	14	281
Tindouf	81	22	-	10	39
Djelfa	310	46	03	03	16
Sidi Bel Abbès	62	20	19	03	305
Blida	78	52	10	44	67
Biskra	245	33	-	22	224
El Bayadh	44	25	05	02	165
Khenchela	74	55	11	-	147
Laghouat	32	03	-	-	-
Béchar	15	-	-	-	-
Béjaia	14	14	-	-	-
Ouargla	29	29	-	05	15
Chlef	25	12	12	09	595
Souk Ahras	15	-	-	-	
Total	2390	1256	200	148	4315

المصدر: Bulletin d'information statistique de la PME, données du1er semestre 2016, no 30, ministère du l'industrie et des mines, mai 2017, p 20.

مراكز التسهيل لكل من ولايات ميلة، وباتنة، وأم البواقي، والوادي، وبويرة كلها هياكل جديدة.

3.4. تجارب بعض الجامعيين داخل الحاضنات الجزائرية[23]:

- تجربة محمد حمزة جامعي مبتكر الذي مر بالحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله بالعاصمة تمكن من تأسيس نظام الدفع الالكتروني عبر الانترنت والهواتف النقالة. وبعد مرور أكثر من سنة من ابتكاره يضمن هذا الشاب عبر مؤسسته (موقع الكتروني) لأكثر من 15 ألف زبون من القطاع الخاص خدمات دفع مختلف الفواتير عن بعد عبر الإنترنيت والهواتف النقالة وكذا مختلف الأتوات وأيضا عمليات الشراء والبيع عبر هذه التكنولوجيا الحديثة. ويأمل الشاب في المساهمة بجدية في إطلاق أنظمة التجارة الإلكترونية بالجزائر التي تشكل حسبه "اقتصادا بديلا للمحروقات لأنها تمكن من خلق الثروة.
- عبد الرحيم بورويس المهندس في الاتصالات والذي يُحضر لشهادة الدكتوراه براءتي اختراع واحدة بالجزائر والأخرى ببريطانيا، قدم من تلمسان لعرض تجربته بجامعة باتنة فأبهر الحضور بابتكاراته المتنوعة والتي نال عليها العديد من الجوائز والشهادات من داخل وخارج الوطن، كان آخرها بالكويت عن قميصه الذكي المحدد للأماكن الذي نال به الميدالية الذهبية في صالون الاختراعات. هذا القميص المزود بشريحة الكترونية جد دقيقة وغير بادية للعيان يسمح بتحديد مكان من يلبسه عن بعد وهو يفيد في حالات المصابين بمرض الزهايمر ويحبط حالات اختطاف الأطفال وغيرها من المواقف من خلال نبضات القلب. إلى جانب العديد من الابتكارات لعل من أبرزها التي أبهرت الحضور الهاتف النقال الذي يمكن من فحص العين دون اللجوء إلى مختص ومعرفة إن كانت سليمة أو سقيمة. كما صمم بورويس أيضا جهاز ينذر بانقطاع التيار الكهربائي، وابتكر أول جهاز لتحديد

المواقع لا يعتمد على نظام ال (جي بي آس) الخلوي لكن كل هذه الابتكارات بقيت حبيسة الإدراج إلى حين قبول إنشاء مؤسسته من طرف الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله.

- يوغرطة بن علي، الذي أسس مؤخرا مؤسسة خدمات تجارية تعتمد على الدفع الإلكتروني في إطار اليوم الإعلامي حول "الحاضنة التكنولوجية" المنظم بالمعهد الوطني للاتصالات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال لوهران وبرر اختياره أن السوق الجزائرية تحتاج إلى خدمات متنوعة في مجال تطوير التجارة الإلكترونية بابتكارات ومبادرات متنوعة من خلال ولوج عالم المقاولاتية. وقد قدم الشاب عرضا حول تجربته التي أنجزها ضمن الدفعة الأولى التي أطرتها حظيرة سيدي عبد الله سنة 2010.

الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية تبحث حاليا عن شراكة في هذا السياق مع القطاع العمومي بعد أن نجحت التجربة مع الخواص لاسيما مؤسسات مثل بريد واتصالات الجزائر وحتى المتعامل العمومي للهاتف النقال موبيليس، ويعد ولوج هذه المؤسسات الناشئة السوق الجزائرية بمثابة اللبنة الأولى والنواة الحقيقية للاقتصاد الرقمي الذي يساهم بطريقة فعالة في بناء الاقتصاد البديل القائم على المعرفة.

الخاتمة:

يمكن القول أن البحث العلمي هو عبارة عن نشاط هادف ومنظم يسعى إلى دراسة الظواهر دراسة علمية من أجل إزالة الغموض عنها وتفسيرها والتحكم فيها وتوجيهها وتسخيرها بما يخدم ويساهم في تنمية المجتمع وتطويره وإشباع حاجات الإنسان ورغباته. فالبحث العلمي هو أداة فعالة لإقامة التنمية الشاملة على أسس وقواعد سليمة وانه السبيل الوحيد في الوقت الحاضر لامتلاك قوة العلم والمعرفة باعتبارها القوة المعاصرة. ونظرا لهذه الأهمية فقد توجهت الدول المتقدمة منذ زمن بعيد للاستثمار في البحث العلمي لأنها لمست بشكل مباشر مزاياه، في حين بقيت الدول النامية والعربية بعيدة عن ذلك.

كما استخلصنا من دراستنا أن واقع البحث العلمي في العالم العربي ومن بينها الجزائر ما يزال بعيدا على المستوى المنشود وخاصة من حيث تفعيل دوره في عملية التنمية المتواصلة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال استخدام حاضنات الأعمال (رغم وجودها في العديد من الدول العربية) بكل أنواعها لكونها تعمل على تطوير البحث العلمي، وإقامة مشاريع جديدة، وتخلق فرص عمل، وتحد من هجرة الأدمغة، وتدعم الرواد.

فالوصول إلى مصف الدول المتقدمة يتم من خلال وضع إستراتيجية عربية مشتركة نلخصها في النقاط التالية:

- استيعاب البحث العلمي، ونقله من النظري إلى الواقع العملي؛
- الاستفادة من الخبرات المحلية والخارجية من خلال إنشاء حاضنات عربية والدولية؛
- تهيئة الظروف القانونية، والمادية، والبشرية لإنشاء حاضنات الأعمال على مستوى الجامعات؛

- العمل على خلق بنك معلومات بين الدول العربية من اجل خلق هيئة مدعمة للحاضنات لأداء مهامها في ظل بيئة متغيرة.

الهوامش والمراجع:

1. **بوقصاص، عبد الحميد**، (2005)، البحث العلمي كأساس للتنمية الشاملة، محاضرات الأسبوع العلمي الوطني الرابع للجامعات حول موضوع: التكوين تحدي القرن الحادي والعشرين، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، أيام 16-21 أفريل، ص 178.

2. **بوحوش، عمار وذنيبات، محمد**، (1989م)، مناهج البحث العلمي: الأسس والأساليب، مكتبة المنار، عمان، الأردن، ص 18.

3. **Hillway, Tyrus**,(1964), Introduction To Resarch , 2nd ed, Honghton Mifflin company, Boston, P5.

4. **ANGERS, Maurice** ,(1997), Initiation pratique à la Méthodologie des sciences Humaines, Casbah Université, Alger, P36.

5. **مرسي، نبيل محمد**، (2002)، إستراتيجية الإنتاج والعمليات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص 231.

6. http:www. ghamid. netvbshowthread. php?t=12932

7. **BOUDAOUD, Fatima**,(2005), Compétitivité par la recherche scientifique, Actes de la 4ème Semaine Scientifique Nationale des Universités 16-21 avril 2005, Sur le Thème: la formation défis du 21ème Siècle, Université de Tlemcen, P262.

8. **CHERKI, Brahim**,(2005), L'université Face aux défis du vingtième Siècle, Actes de la 4ème Semaine Scientifique Nationale des Universités 16-21 avril , P 30.

9. **سلمان، رشيد سلمان**، (1994)، الاتجاهات العلمية العالمية الحديثة والبحث العلمي: نظرة أولية، شؤون عربية، عدد 78، ص 83.

10. **أبو قحف عبد السلام**،(2002)، العولمة وحاضنات الأعمال، مكتبة الإشعاع الإسكندرية، مصر، ص 81.

11. **وديع محمد عدنان**،(1997)، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 79.

12. **Ellerman David**,(2003), policy research in migration and development, world bank policy research working paper 3117 , P34.

13. **التويجري عبد العزيز بن عثمان**، (2008)، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية،المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، الرياض.

14. **أيمن علي عمر**، (2010)، الصناعات والمشروعات الصغيرة، مدخل تطبيقي معاصر، منشاة المعارف، الإسكندرية، ص 231.

15. **Crist s.johnsrud, Ryan p**.theis and Maria brezerra, (2003), business incubation: emerging trends for profitability and economic development in the us, central Asia and Middle East us department of commerce technology policy, Washington, P 179.

16. **الجريدة الرسمية**، (2003)، قانون المشاتل، المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير، العدد 13، ص 14.

17. **Rouwmaat, Vincent; Reid, Alasdair & Kurik, Silja**, (2003), Business Incubation: Review of Current Situation and Guidelines for Government Intervention in Estonia, Working Paper in Innovation Series, Ministry of Economic Affairs and Communications of the Republic of Estonia.

18. **ريحان الشريف، لمياء هوام**، (2012)، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الإبداع وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة المتوسطةالتجربة الجزائرية بين لواقع والمأمول، مداخلة في الملتقى دولي تحت عنون: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات لصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 19،18 ابريل، ص 14.

19. www.anpt.dz / www.mptic.dz

20. جريدة الأمة العربية،2013: www.djarairess.com/eloumma

21. البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر: www.djazair50.dz

22. www el-hourria.comindex.php economie item 4836

23. انظر الموقع: http://localhost/aps-ouest/spip.php?article10677

